الإحاطة الجارية

أولاً: القوانين:

١- قانون ١٣ لسنة ٢٠١٣ بتعديل قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بمد أجل الدورة النقابية (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع فى ٣٠ مايو سنة ٢٠١٣).

ثانياً: قرارات رئيس الجمهورية:

- **لا يــوجد.**

ثالثاً: قرارات رئيس الوزراء:

١- قرار رئيس الوزراء رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام قرار ئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٨ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل المجموعة الوزارية للشئون السياسية والتشريعية (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تابع فى ٣٠ مايو سنة ٢٠١٣).

٢- قرار رئيس الوزراء رقم ٥٧١ لسنة ٢٠١٣ فى شأن تنظيم تداول المواد البترولية (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (أ) فى ٤ يونيو سنة ٢٠١٣).

رابعاً: أحكام المحكمة الدستورية:

١- قرار محكمة دستورية رقابة سابقة رقم ٢ لسنة ٣٥ قضائية بشأن مشروع تعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المقدم من مجلس الشورى ، عدم مطابقة ومخالفة بعض نصوص مواد وفقرات مشروع القانون لأحكام الدستور (الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر (أ) ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٢- قرار محكمة دستورية رقابة سابقة رقم ٣ لسنة ٣٥ قضائية بشأن بعض مواد وفقرات مشروع تعديل قانون مجلس النواب المقدم من مجلس الشورى مخالف لأحكام الدستور (الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر (أ) ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٣- **الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٠ قضائية دستورية** بعدم دستورية نص الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (١٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله ، ونص الفقرة الأولى (بند ج (من المادة (٧٢) والفقرة الأولى من المادة (٧٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 100 لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، فيما تضمنته من إلغاء توزيعات طرح النهر التى وزعت على من آلت إليهم ملكية الأكل بعد

صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بطريق التعاقد ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها (الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر فى ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٤- **الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ قضائية دستورية بعدم دستورية** عجز الفقرة الثانية من المادة (١٠٣) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخويل مصلحة الضرائب عدم الاعتداد بالإقرار وتحديد الإيرادات والأرباح بطريق التقدير ، دون وضع ضوابط أو معايير لهذا التقدير . وبعدم دستورية عبارة " قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤ " الواردة بنص المادة الخامسة من القانون ر قم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ باصدار قانون الضريبة على الدخل ، وبسقوط الأحكام المقابلة الواردة بالكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قواعد انقضاء الخصومة وفقا لأحكام النص المشار إليه (الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر فى ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٥- **الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٣ قضائية دستورية** بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من قصر حق الأجداد فى رؤية أحفادهم على حالة عدم وجود الأبوين (الجريدة الرسمية العدد ٢١ مكرر فى ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٦- **الطعن رقم ١٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية** بعدم دستورية ما تضمنه البند (١) من المادة رقم (٣) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من تخويل رئيس الجمهورية الترخيص بالقبض والاعتقال ، وبتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣ يونيو سنة ٢٠١٣).

٧- **الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٤ قضائية دستورية** بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون ١٢٠ /١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى ، وبعدم دستورية ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة ٨ من ذات القانون من إطلاق الحق فى التقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشورى فى الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردى للمنتمين للأحزاب السياسية الى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب ، وبعدم دستورية نص المادة ٢٤ من ذات القانون المستبدلة بالقانون ١٠٩ 2011 / فيما نصت عليه من أن يسرى على مجلس الشورى أحكام المادة ٩ مكررا (أ) من قانون / 38 1972 (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣ يونيو سنة ٢٠١٣).

٨- **الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٤ قضائية دستورية** بعدم دستورية القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢ بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع دستور جديد للبلاد (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣ يونيو سنة ٢٠١٣).

خامساً: القرارات الوزارية وما فى حكمها:

١- قرار وزير المالية رقم ٣٠١ لسنة ٢٠١٣ فى شأن تعديل القرار رقم ٥٣٧ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بتحديد أوجه النشاط التجارى والصناعى التى يسرى بشأنها نظام الخصم تحت حساب الضريبة طبقا لحكم المادة (٥٩) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (الوقائع المصرية العدد ١٢٠ تابع فى ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٢- قرار وزير المالية رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠١٣ فى شأن تعديل اختصاص لجان التظلمات بمصلحة الضرائب المصرية (مبيعات) (الوقائع المصرية العدد ١٢٠ تابع (أ) فى ٢٦ مايو سنة ٢٠١٣).

٣- قرار وزير المالية رقم ٣١٠ لسنة ٢٠١٣ بتحديد النسب والسلع والايجارات التى يسرى عليها نظام الإضافة تحت حساب الضريبة طبقا لأحكام المواد (٥٩ مكررا) ، ٥٩ مكررا (١) ، ٥٩ مكررا (٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته (الوقائع المصرية العدد ١٢٤ تابع فى ٣٠ مايو سنة ٢٠١٣).

٤- قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٦٨ لسنة ٢٠١٢ بالتزام شركات السمسرة الراغبة فى تلقى أوامر بيع وشراء الأوراق المالية من عملائها باستخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بالقواعد التنفيذية لمزاولة هذا النشاط (الوقائع المصرية العدد ١٢٥ فى ١ يونيو سنة ٢٠١٣).

٥- قرار وزير المالية رقم ٣١٤ لسنة ٢٠١٣ بتفويض رئيس مصلحة الضرائب العقارية فى بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية العدد ١٢٦ تابع (أ) فى ٢ يونيو سنة ٢٠١٣).

٦- قرار محافظ البنك المركزى رقم ١٠١٠ لسنة ٢٠١٣ بشأن ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفى (الوقائع المصرية العدد ١٣٣ تابع فى ١٠ يونيو سنة ٢٠١٣).